الحدث

يشكل قرار محكمة العدل الدولية، الصادر أمس الجمعة، إلزام إسرائيل باتخاذ تدابير لمنع الإبادة الجماعية في غزة إنصافاً جزئياً للفلسطينيين، ذلك أنه لم يأمرها بوقف إطلاق النار

تدابير لمنع الإبادة الجماعية

إنصاف جزئي للفلسطينيين في محكمة العدل

لاهاي، غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

لم يخالف قرار محكمة العدل الدولية الصادر في لاهاي، أمس الجمعة، حول الشكوى المقدمة من جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بتهمة «الإبادة الجماعية» في غزة، معظم التوقعات. صحيح أنه إيجابي لناحية فرضه تدابير إجرائية طالبت جنوب أفريقيا برفع إسرائيل على تنفيذها لمنع الإبادة الجماعية بحق أهالي غزة، وصحيح أنه شديد الأهمية لجهة قبول المحكمة الدعوى ضد دولة الاحتلال، إلا أن القرار لم يأمر الدولة العبرية بوقف إطلاق النار على الرغم من أن المقدمة التي قرأتها رئيسة المحكمة، الأميركية جوان دونوغو، تحدثت بوضوح عن إيجاد القضاة أدلة قد تندرج في خانة الإبادة الجماعية في غزة. في جميع الأحوال، فإن القرار يعتبر محطة إضافية من محطات الضغط الدولي على إسرائيل التي باتت البيئة الدولية الحاضنة لها أضيق من ذي قبل، ولا تدعمها بشكل مطلق في عدوانها إلا الولايات المتحدة. وفي استطلاع تصويت القضاة الـ17 على التدابير الإجرائية، يمكن العثور على فصول من الوقاحة الإسرائيلية في تصويت القاضي الإسرائيلي الذي عينته تل أبيب ممثلاً لها في هيئة القضاة، آهارون باراك، على أمر المحكمة إسرائيل بالسماح بإدخال المساعدات إلى القطاع الفلسطيني، ومنع التحريض على الإبادة ومعاقبة من يقترفه.

وفي القرار المعلن أمس الجمعة في الدعوى التي قدمتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب «إبادة جماعية»، أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل باتخاذ تدابير لمنع وقوع أعمال إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، وتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة، لكن القرار لم يتضمن الدعوة لـ«وقف إطلاق النار». وأكدت رئيسة المحكمة القاضية الأميركية جوان دونوغو، في كلمتها خلال الجلسة، «الولاية القضائية للمحكمة للبت في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل». وأفادت بأن قرار المحكمة قبول الدعوى أخذ بعين الاعتبار تصريحات مسؤولين إسرائيليين بشأن رفع صفة الإنسانية عن الفلسطينيين، وأيضا قلق مسؤولين حقوقيين مستقلين من خطاب الكراهية الإسرائيلي.

وطلبت المحكمة في قرارها من إسرائيل «وفق التزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اتخاذ جميع التدابير التي في حدود سلطتها لمنع ارتكاب جميع الأعمال التي تدخل في نطاق جريمة الإبادة تجاه الفلسطينيين في غزة». كما دعت إسرائيل، و«بأثر فوري، إلى ضمان عدم قيام جيشها بارتكاب أي أعمال تدخل في نطاق الإبادة». كما طلبت المحكمة من إسرائيل «اتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب إبادة جماعية تجاه المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة». كذلك، دعت المحكمة في قرارها إسرائيل «لاتخاذ تدابير فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة». وأيضا طالبت إسرائيل «باتخاذ تدابير فعالة لمنع تدمير وضمان الحفاظ على الأدلة المتعلقة بالادعاءات بارتكاب أفعال ضمن نطاق المادة الثانية والمادة الثالثة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية». وطلبت المحكمة من إسرائيل تقديم تقرير إليها بشأن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ هذا الأمر خلال شهر واحد.

ترحيب أوروبي

رحب رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز (الصورة) في رسالة على «إكس» بقرار محكمة العدل الدولية، وطلب من الأطراف تنفيذ الإجراءات المؤقتة التي صدرت عنها. كما أكد الاتحاد الأوروبي أنه يتوقع تنفيذاً «كاملاً وفورياً» لقرار المحكمة. وجاء في بيان لمسؤول السياسة الخارجية للاتحاد جوزيب بوريل والمفوضية الأوروبية أن قرارات محكمة العدل «ملزمة للأطراف وعليها الالتزام بها. ويتوقع الاتحاد تنفيذها الكامل والفوري والفعّال».

من تحركات أمام مقر محكمة العدل في لاهاي أمس (بكوس إيوكونومو/الأناضول)

جنوب أفريقيا وفلسطين و«حماس» ترحّب وإسرائيل مستمرة «كالمعتاد»

قبول النظر بدعوى الإبادة في غزة... ولا أمر بوقف إطلاق النار

26083 شهيداً و64487 مصاباً حصيلة ضحايا الحرب في غزة

المساعدات الإنسانية والجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم، فضلا عن العلاقات الثنائية بين بلديهما».

من جهتها، وصفت دولة فلسطين في بيان، نشرته وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية «وفا»، القرار بالتاريخي، داعية المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف عدوانها المتواصل على قطاع غزة، ووقف جريمة الإبادة الجماعية، وجميع عمليات التدمير، وجريمة التهجير القسري، وتطبيق قرار مجلس الأمن 2720 بسرعة إدخال المساعدات الإنسانية، والسماح الفوري بعودة النازحين إلى منازلهم. كما دعت دولة فلسطين الدول كافة، بما في ذلك إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لضمان احترام قرار محكمة العدل الدولية.

بدوره، قال مساعد وزير الخارجية السفير عمّار حجازي، في مؤتمر صحافي مشترك مع جنوب أفريقيا بعد قرار المحكمة، إن «قرارات المحكمة اعتراف بخطورة الوضع وبأن هناك مؤشرات على أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية». وأضاف: «لقد فشلت إسرائيل بإقناع المحكمة برفض الدعوى وبأنها لا ترتكب عن قصد إبادة جماعية، وهذا القرار أثبت صحة دعوى جنوب أفريقيا، لذلك، فإن إسرائيل تُحاكم على أساس ارتكابها أم الجرائم، أي الإبادة الجماعية». وختم: «سنعود في 19 فبراير/ شباط المقبل إلى المحكمة، من أجل المرافعات الشفهية حول الاحتلال الإسرائيلي ونظام التمييز والفصل العنصري الذي يفرضه في الضفة والقطاع، والذي يجب أن ينتهي».

كما قال القيادي في «حماس» موسى أبو مرزوق، لـ«التلفزيون العربي»، إن «قرار محكمة العدل يفتح الباب أمام وقف إطلاق النار وفك الحصار وإدخال المساعدات»، واللافت أن بعض هذه القرارات وافق عليه ممثل الاحتلال آهارون باراك، فيما عارضت القاضية الأوغندية جوليا سيبوتيندي كل قرارات المحكمة، التي حصلت أقلها على قبول 15 عضواً من أصل 17. ولن تبت المحكمة في جوهر الدعوى حول ما إذا كانت إسرائيل ترتكب إبادة جماعية قبل وقت طويل، إذ قد يتطلب التحقيق ربما سنوات، بل اكتفت بإصدار قرار حول تدابير عاجلة قبل النظر في صلب القضية. ولاقى القرار ترحيباً فلسطينياً ومن جنوب أفريقيا، فيما لم يتأخر مسؤولو الاحتلال بمهاجمته. وقال الرئيس الجنوب أفريقي سيريل رامافوزا، في تصريحات تلفزيونية، إنه يتوقع أن تلتزم إسرائيل بحكم المحكمة الدولية، لافتاً إلى أن جرائمها ضد الفلسطينيين «واضحة للعيان»، مضيفاً أنه يجب، بعد القرار، تنسيق الجهود لوقف إطلاق النار في غزة.

وأشادت وزارة الخارجية في جنوب أفريقيا بالحكم. وقالت في بيان إن «اليوم يمثّل انتصاراً حاسماً لسيادة القانون الدولي ومنعطفاً مهماً في السعي لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني». وأضافت أنّ بريتوريا تتعهد بمواصلة «العمل» على المستوى الدولي «لحماية الحقوق، وبينها الحق الأساسي في الحياة للفلسطينيين في غزة، الذين ما زالوا معرضين لمخاطر كبيرة، بينها الهجوم العسكري الإسرائيلي والمجاعة والمرض». وأكدت الخارجية أن جنوب أفريقيا ستواصل بذل كل ما في وسعها «للحفاظ على وجود الشعب الفلسطيني كمجموعة، ووضع حد لكل أعمال الفصل العنصري والإبادة» ضده.

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد أجرى اتصالا هاتفيا مع نظيرته في جنوب أفريقيا ناليدي باندور، قبل ساعات من قرار محكمة العدل الدولية. وقالت الخارجية الأميركية في بيان إن الوزيرين «بحثا الوضع في قطاع غزة»، «بما في ذلك حماية المدنيين، واستمرار تدفق المساعدات الإنسانية والجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم».

نحو فتح ميناء أسدود؟

قال وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، بعد جولة في الشرق الأوسط، إن تقدما تحقق في مسعى التوصل الى اتفاق لوقف القتال في غزة، وادخال مزيد من المساعدات، واطلاق سراح الرهائن الاسرائيليين المحتجزين هناك. وفي مقابلة في إسطنبول لوكالة «رويترز»، ذكر كاميرون ان إسرائيل تدرس اقتراحا بريطانيا بفتح ميناء اسدود امام شحنات المساعدات الى غزة، لكن الامر «سيتطلب الكثير من الضغط» للتوصل الى اتفاق.

«إسرائيل تتمتع بالحق الأساسي في الدفاع عن نفسها». وإذ قال إن «المحكمة في لاهاي رفضت وبحق، الطلب التافه بحرماننا من هذا الحق»، اعتبر أنه «مجرد ادعاء بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين ليس كاذباً فحسب - بل إنه أمر مشين، واستعداد المحكمة لمناقشة هذا الأمر بشكل وصمة عار لن تُمحى لأجيال عديدة». وأضاف نتنياهو: «نحن نخوض حرباً عادلة، وسنواصل حتى تحقق النصر الكامل. حتى نهزم حماس ونعيد جميع المختطفين ونضمن أن غزة لن تشكل أبداً تهديداً على إسرائيل». وفي السياق، نقل موقع «يديعوت أحرونوت» عن مسؤولين إسرائيليين في المستوى السياسي، لم يسمّهم، قولهم إنه «لا يوجد شيء عملي يمكن أن يمنعنا من القيام بأي شيء نقوم بفعله. القتال سيستمر كالمعتاد». من جهته، عقب وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، عبر حسابه على منصة «إكس»، بأن «قرار المحكمة المعادية اللاسامية في لاهاي ينبت ما كان معروفاً مسبقاً - هذه المحكمة لا تسعى إلى العدالة، بل إلى اضطهاد الشعب اليهودي». وتابع: «لقد صمتوا أثناء المحرقة واليوم يواصلون النفاق ويخطون خطوة أخرى. يجب ألا ننصاع إلى القرارات التي تعرّض استمرار وجود دولة إسرائيل للخطر، وعلينا أن نواصل ضرب العدو حتى النصر المطلق».

في السياق، جدد وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش دعوته لتهجير سكان قطاع غزة، وذلك عقب قرار محكمة العدل الدولية. وقال عبر منصة «إكس» بعد القرار: «إن قضاة لاهاي الذين يهتمون بوضع سكان غزة مدعوون إلى دعوة دول العالم لفتح أبوابها والمساعدة في استقبال وإعادة تأهيل سكان غزة». ووصف نقاش المحكمة بأنه «منافق وكاذب». وأضاف: «منذ النقاش الذي حاول تعريف الصهيونية بالعنصرية، لم يكن هناك مثل هذا النقاش المنفصل والمنافق والكاذب».

كما أنه «إدانة مباشرة للاحتلال». ورحب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بقرار المحكمة الدولية. وأمل عبر «إكس» أن «تنتهي هجمات إسرائيل على النساء والأطفال والمسنين». وأضاف أن بلاده ستواصل «متابعة العملية (القضائية) لضمان ألا تمر جرائم الحرب المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء من دون عقاب». مقابل ذلك، اعتبر رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أن «مجرد نظر شباط المقبل إلى المحكمة، من أجل المرافعات الشفهية حول الاحتلال الإسرائيلي ونظام التمييز والفصل العنصري الذي يفرضه في الضفة والقطاع، والذي يجب أن ينتهي».

وختم: «سنعود في 19 فبراير/ شباط المقبل إلى المحكمة، من أجل المرافعات الشفهية حول الاحتلال الإسرائيلي ونظام التمييز والفصل العنصري الذي يفرضه في الضفة والقطاع، والذي يجب أن ينتهي».

وختم: «سنعود في 19 فبراير/ شباط المقبل إلى المحكمة، من أجل المرافعات الشفهية حول الاحتلال الإسرائيلي ونظام التمييز والفصل العنصري الذي يفرضه في الضفة والقطاع، والذي يجب أن ينتهي».

فيما كتب وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، على «إكس»، أن «محكمة العدل الدولية تجاوزت دورها عندما وافقت على طلب جنوب أفريقيا المعادي للسامية مناقشة ادّعاء الإبادة الجماعية في غزة، وأضاف خطيئة إلى الجريمة، عندما لم ترفض الالتماس بشكل قاطع». وفي تطور لافت، أعلنت شركة الطيران الإسرائيلية «العال»، أمس، أنها ستعلق رحلاتها إلى جنوب أفريقيا اعتبارا من نهاية مارس/ آذار 2024، مبررة قرارها بتراجع الطلب.

وإذا كان قرار المحكمة الدولية لم يتهم إسرائيل رسمياً بارتكاب إبادة جماعية، فإن جرائمها على الأرض التي وصلت ارتكابها أمس تؤكد ذلك، لا سيما في خانيونس جنوبي القطاع. وأعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أمس، إصابة عدد من الأشخاص إثر استهداف الدبابات الإسرائيلية محيط مستشفى الأمل في خانيونس. وقال الجيش الإسرائيلي، أمس، إن القتال المكثف يتواصل في خانيونس. وأضاف في تصريح مكتوب: «نفذت طائرات مقاتلة تابعة لسلاح الجو طلعة هجومية واسعة استهدفت عشرات الأهداف، شملت الشقق العملياتية ومستودعات الوسائل القتالية ومواقع الاستطلاع ونقاط تجمع المسلحين في منطقة خانيونس». وأشار إلى أن الجنود استعانوا بطائرات لمهاجمة مسلحين فلسطينيين «خلال معارك دارت في المنطقة». وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، مقتل ضابط برتبة رائد في المعارك جنوبي قطاع غزة، ما يرفع عدد الضباط والجنود القتلى منذ بداية الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي إلى 557. كما أصيب 11 جنديا في المعارك في غزة خلال 24 ساعة، لترتفع أعداد الجرحى إلى 2757. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب على القطاع إلى 26083 شهيداً و64487 مصاباً. وقالت في بيان عبر «تليغرام» إنها رصدت ارتكاب الاحتلال 19 مجزرة ضد العائلات في قطاع غزة، راح ضحيتها 183 شهيدا و377 مصابا خلال 24 ساعة. كما حذرت وزارة الصحة من أن نحو 600 ألف مواطن شمالي قطاع غزة يواجهون الموت نتيجة «المجاعة وانتشار الأمراض والقصف الإسرائيلي».

كما حذّر مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أن الهجمات المتواصلة على البنية التحتية في غزة والطقس البارد تهدد بجعل القطاع «غير صالح للعيش على الإطلاق». وقال مدير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أجيت سونغاي: «أخشى أن يموت المزيد من المدنيين». وأضاف: «الهجمات المتواصلة على المرافق التي تحظى بحماية خاصة، مثل المستشفيات، ستؤدي إلى مقتل مدنيين، وسيكون لها تأثير هائل على إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والسلامة والأمن». في هذا الوقت، وللمرة الثالثة على التوالي، قام متظاهرون إسرائيليون، بينهم عدد من عائلات المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، أمس الجمعة، بإغلاق معبر كرم أبو سالم أمام شاحنات المساعدات الإنسانية الداخلة إلى غزة، مرددين أنه لن تدخل أي مساعدة إنسانية حتى إعادة جميع المحتجزين.

تشيكيا والمجر تعرقلان معاقبة مستوطني الضفة

منع الاحتلال فلسطينيين من غير كبار السن من الوصول للمسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، فيما تواصلت اقتحاماته في الضفة الغربية إلى جانب اعتداءات المستوطنين

رام الله ـ **العربي الجديد**

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الجمعة، عدوانها على الضفة الغربية، حيث تكثف عملياتها العسكرية في المحافظات الفلسطينية منذ «طوفان الأقصى»، عبر الاقتحامات اليومية، فيما منعت، أمس، للجمعة الـ16 من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عشرات الآلاف من الفلسطينيين من غير كبار السن، من الوصول إلى المسجد الأقصى، كما اعتقلت فلسطينياً واحداً على الأقل. في غضون ذلك أخطرت سلطات الاحتلال، أمس، عائلات بهدم 11 منشأة في تجمع أبو نوار البدوي شرق القدس. وقال أحد الأهالي من المنطقة، في حديثه مع وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، إن المنشآت المستهدفة بالهدم هي منشآت سكنية وزراعية، وإن سكان التجمع برمته مهددون بنكبة جديدة. وشمال القدس، اعتقلت قوات الاحتلال، صباح أمس، شابين اثنين بعد اقتحام مخيم قلنديا. وشملت الاقتحامات أمس، مدينة طوباس. وذكرت «وفا»، أن قوات الاحتلال اقتحمت المدينة من مدخلها الشرقي ودهمت عدة أحياء، ما أدى إلى اندلاع مواجهات، فيما اعتقلت 3 شبان، بينهم اسيران محرران من بلدة عرابة، في محافظة جنين، إلى جانب عدة قرى وبلدات في المحافظة. وفي وقت سابق أصيب 4 مواطنين بينهم ضابط إسعاف، جراء اعتداء قوات الاحتلال عليهم بالضرب المبرح خلال دهم نحو 10 منازل في قرية فحمة جنوب جنين، ليل الخميس ـ الجمعة، فيما أخضعت عشرات المواطنين للتحقيق الميداني، في مواراة ذلك، ذكر بيان للهيئة الأسرى ونادي الأسير، أمس، أنه في ضوء عدة زيارات أجراها محامون أخيراً إلى سجني مجدو والنقب الإسرائيليين، فإن «إدارة السجون تواصل إجراءاتها التي شرعت بها بعد السابع من أكتوبر وأبرزها: سياسة التجويع، وعمليات العزل والاقتحامة». يأتي ذلك «في ضوء حرمان حي الشيخ جراح بالقدس، للمثول أمام محاكم الاحتلال، في 31 من الشهر الحالي، في تناينا باراضي عام 1948 المحتلة، وذلك على خلفية قضية قديمة حدثت في بداية اعتقالها، علماً أنها هي من تعرّضت للاعتداء من قبل إحدى السجانات. ويشكل هذا الاستدعاء الاختراق الثاني من نوعه بحق الأسيرات المحررات، إذ سبقه استدعاء الأسيرة المحررة فدوى حمادة على قضية سابقة حدثت خلال فترة اعتقالها، إذ أفرج عنها خلال صفقة تبادل الأسرى الأخيرة، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

على صعيد آخر اقتحم عشرات المستوطنين، وفق «وفا»، نبع مياه في قرية قريوت، جنوب نابلس، واستهدفوا المزارع والبيوت البلاستيكية القريبة من المنطقة.

الاحتلال يخطر بهدم 11 منشأة سكنية وزراعية شرق القدس

الاحتلال يخرب بنى تحتية في مخيم جنين، أول من أمس (الأناضول/ الأناضول)

مصر تشكو تخريباً إسرائيلياً متعمداً لمفاوضات غزة

تصطدم إمكانية التوصل إلى اتفاق لوقف النار في غزة، بحسب تقديرات القاهرة، بعمارسات بنيامين نتنياهو، وترى أن هناك تخريباً متعمداً من قبله لجهود الوساطة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية مطلعة على متابعة ملف العدوان الإسرائيلي على غزة عن اتصال غير معلن أجري بين الرئيس الأميركي جو بايدن، ونظيره المصري عبد الفتاح السيسي أخيراً، جرى خلاله بحث آخر التطورات بشأن جهود تحرير الأسرى الإسرائيليين الموجودين لدى المقاومة في قطاع غزة. وقال مصدر مصري إن «الرئيس الأميركي طالب السيسي خلال الاتصال بمزيد من الجهد لإزالة العقبات التي تعيق التوصل لاتفاق في أسرع وقت ممكن»، مضيفاً أن «بايدن شدّد على أن قضية تحرير الأسرى تحظى باهتمام شخصي من جانبه». وقال مصدر مصري آخر إن «تقديرات القاهرة بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق يقضي بمنع تمدد الصراع في المنطقة ووقف إطلاق النار، تصطدم بممارسات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، متابعاً أن «هناك تخريباً متعمداً للجهود المبذولة لخفض التوتر والتوصل لاتفاق ينهي حالة التصعيد في المنطقة على وقع الحرب المندلعة في القطاع». وأشار المصدر المصري إلى تصريحات عضو مجلس الحرب الإسرائيلي بني غانتس الذي أكد أنه وزميله في المجلس غادي آيزنكوت منعا فتح جبهة الشمال وإطلاق حرب مع «حزب الله» خلال الأيام الأولى التي أعقبت السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حيث قال المصدر المصري إن «نتنياهو يتبع منذ بداية الحرب نهجاً لا يخدم سوى أهداف ضيقة جداً». ولفت المصدر إلى أن «ما يقال أمام وسائل الإعلام وأسر الأسرى من جانب قيادات الحكومة الإسرائيلية يختلف تماماً عما يقال في الغرف المغلقة، سواء مع الوسطاء، أو ما يتم تنفيذه على الأرض فعلياً»، موضحاً أن القاهرة «سبق أن توصلت إلى تفاهمات خلال الأيام الماضية بشأن حجم المساعدات التي يتم إدخالها إلى القطاع، في إطار تمهيد الأجواء لمفاوضات تبادل الأسرى».

وأكد المصدر أن القاهرة «طالبت وأشنطن بممارسة مزيد من الضغط على الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو، من أجل إبداء مرونة بشأن وقف إطلاق النار في القطاع»، متابعاً: «بعض حالياً غير واقعية، وتتجاهل الواقع الراهن، سواء تلك المطروحة من جانب الإدارة الأميركية، أو حكومة الاحتلال، أو بعض الأطراف الأوروبية». وعلى صعيد المشاورات الجارية بشأن تفاصيل القواعد والخطوط العريضة المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى ووقف إطلاق النار، قال المصدر إن «الحديث حول إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين لدى «حماس» وباقي فصائل المقاومة والذين تقدر أعدادهم بنحو 136 بينهم نحو 27 جثة، دفعة واحدة، مقابل هدنة شهر وإطلاق سراح عدد من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، غير دقيق»، مشدداً على أن «حركة حماس ترفض فكرة أن يتم الإفراج عن جميع الأسرى دفعة واحدة، إلا في حال التوصل لوقف شامل لإطلاق النار».

وأوضح المصدر أنه «بخلاف ذلك، فإن الحركة تتمسك بإطلاق سراح الأسرى على مراحل، تكون آخرها مرحلة الأسرى العسكريين، والذين يقدر عددهم بنحو 55 أسيراً، قائلاً إن «حماس أكدت أكثر من مرة خلال المباحثات مع الوسطاء أنها لا تثق بمواقف الاحتلال، خصوصاً في ظل توجهات وزراء اليمين المتطرف».

في المقابل، قال مصدر قيادي في «حماس»، لـ«العربي الجديد»، إن «الاحتلال سيكون أمام مفاجآت بشأن أعداد الأسرى لدى كتائب القسام وفصائل المقاومة وتحديداً من العسكريين».

إلى ذلك، أكد المصدر أن «هناك عواصم مرشحة لاستقبال لقاء مرتقب سيجمع المدير العام لوكالة الاستخبارات الأميركية، وليام بيرنز، ورئيس جهاز الموساد الإسرائيلي، ديفيد برنيع، ورئيس جهاز الاستخبارات العامة المصري، اللواء عباس كامل، ورئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، لدفع جهود الوساطة». وأوضح المصدر أن «العواصم هي: بروكسل أو هلسنكي، بعدما كان هناك اقتراح بعقد اللقاء في العاصمة القطرية الدوحة». ورغم تعثّر المفاوضات غير المباشرة بين حكومة الاحتلال والمقاومة في قطاع غزة، التي يقودها الوسطاء في قطر ومصر من أجل الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وصفقة لتبادل الأسرى، إلا أن العاصمة المصرية شهدت حراكاً على مستوى اللقاءات ووفود الأطراف ذات الصلة، إذ أنه خلال نحو 4 أيام، تمت زيارات لمسؤولين في السلطة الفلسطينية والإدارة الأميركية، ووفدين أحدهم أمني إسرائيلي، وآخر من حركة «حماس».

وأكد مصدر مصري أن «المسؤولين في جهاز الاستخبارات العامة، نقلوا لنظرائهم في الأجهزة الإسرائيلية، رسائل متعلقة بضرورة فصل المسارات، مشددين على رفض خطط رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ومطالبين في الوقت ذاته، بحصر التعامل في الوقت الراهن في القنوات المعتمدة سواء الأمنية أو العسكرية». وقال المصدر: «القاهرة باتت تدرك أن المستقبل القريب لن يكون لنتنياهو دور فيه، لذلك هناك توجه مصري بعدم الانخراط في أي اتفاقات جديدة معه أو التعاطي مع توجهاته، وحصر التعامل بين الجانبين في القنوات الدائمة والمستقرة». وأكد «أن القاهرة تلقت رسائل طمأنة من جانب قيادات في أجهزة أمنية إسرائيلية بشأن عدم تصعيد الموقف عند الحدود، وأن هناك مباحثات مكثفة داخل إسرائيل بشأن عدم توتير العلاقات مع مصر والوصول إلى صيغة تراعي حساسية العلاقات وتمنع تصدير مشكلات لأي من الجانبين».

في مقابل ذلك، كشف المصدر عن «تواجد وفد قيادي جديد من حركة حماس في القاهرة، من أجل التباحث عن قرب» بحد تعبير المصدر، الذي أوضح أن «المباحثات تشمل كافة الملفات المتعلقة بغزة». وأشار إلى أن هناك «محاولات حثيثة من جانب المسؤولين في القاهرة، لترتيب لقاء يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية في القاهرة، لحسم مجموعة من الأفكار المقترحة والتي تقتضي وجود درجة كبيرة من التفاهم بين كافة الفصائل والمكونات الفلسطينية». وأوضح أن «وفد حماس بحث أفكاراً متعلقة بإدارة غزة في اليوم التالي للحرب، وتشكيل حكومة وحدة، وكذلك إمكانية الالتحاق بمنظمة التحرير خلال الفترة المقبلة».

في مقابل ذلك، كشف المصدر عن أن «حركة حماس لم تبد تمسكاً بتصدرها إدارة القطاع عقب الحرب»، لافتاً إلى أنها «عرضت أكثر من تصور لا يتضمن أي منها سيطرة مطلقة لها، وجميعها يقوم على التشارك عبر آليات يحددها الفلسطينيون أنفسهم». وأوضح أن «ما تشددت الحركة فقط بشأنه، هو رفض أي تصور يتضمن تجريد المقاومة من سلاحها، وشرط خروج كامل للقوات الإسرائيلية من أراضي القطاع كافة».

شاحنة مساعدات عند معبر رفح، نوفمبر الماضي (علي مصطفى/Getty)

مصدر في «حماس»: الاحتلال سيفاجأ بعدد أسراه الموجودين في غزة

الحدث

بكين تضغط على طهران... والجماعة اليمنية تستهدف مدمرة أميركية

تهديدات صينية لكبح الحوثيين؟

واصلت جماعة الحوثيين في اليمن، أمس الجمعة، تصعيدها في البحر الأحمر، مستهدفة بصاروخ باليستي المدمرة الأميركية «يو أس أس كارني»، قالت القيادة المركزية الأميركية إنها أسقطته. وعلى وقع استمرار التصعيد رغم الضربات الأميركية والبريطانية التي تستهدف مواقع للحوثيين ومنصات إطلاق صواريخ لهم، بحسب الجيشين الأميركي والبريطاني، دخلت الصين على ما يبدو على خط محاولة كبح هجمات الحوثيين واستعادة أمن الملاحة البحرية بمنطقة باب المندب، وذلك في إطار ضغط تمارسه على إيران في هذا الإطار، وفق مصادر مطلعة تحدثت لوكالة «رويترز».

وأعلنت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) على صفحتها في موقع «إكس»، أمس، أنه «في الساعة الواحدة ظهراً بتوقيت صنعاء، أطلق الحوثيون المدعومون من إيران صاروخاً باليستياً مضاداً للسفن من مناطق سيطرتهم في اليمن، باتجاه المدمرة الأميركية يو أس أس كارني (دي دي جي 64) في خليج عدن». وأضافت أن «هذا الصاروخ تمّ إسقاطه بنجاح من قبل المدمرة، ولا توجد معلومات عن إصابات أو أضرار».

من جهتهما، أعلنت هيئة بحرية بريطانية وشركة «إمبري» للشحن، عن انفجار صاروخين قبالة مياه عدن، وقرب سفينة شحن تحمل علم بنما. وفي هذا السياق، تحدثت هيئة عمليات التجارة البحرية في بريطانيا (يو كاي أم تي او)، عن تلقيها أمس تقريراً عن انفجار صاروخين في المياه بالقرب من سفينة قبالة ميناء عدن لم تتعرض لأي ضرر من جراء الانفجار، وأكملت طريقها إلى وجهتها. كما أعلنت الهيئة أن سفينة على بعد حوالي 60 ميلاً بحرياً من مدينة الحديدة اليمنية، أبلغت عن سماع دوي انفجار ورؤية صواريخ على بعد أميال قليلة من موقعها، مضيفة أن انفجاراً آخر في البحر شوهد على بعد نحو 0,5 ميل بحري من السفينة.

بدورها، أعلنت شركة «أمبري» البريطانية لأمن الملاحة، أن ناقلة نفط ترفع علم بنما «أبلغت عن رؤية انفجارين» في خليج عدن، مضيفة أن الصاروخين انفجرا على بعد نحو ميل بحري من ناقلة النفط التابعة للهند وعلى ارتفاع 200-300 متر فوق مستوى المياه. وأشارت إلى أن سفناً كانت تطلب المساعدة العسكرية في ذلك الوقت. وأكد الجيش البريطاني محاولة استهداف الصاروخين سفينة قبالة اليمن وانفجارهما دون وقوع إصابات أو أضرار. وحتى عصر أمس، لم يعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن أي هجوم. في غضون ذلك، تحاول الصين المعنية بسلامة الملاحة البحرية في البحر الأحمر، الضغط على إيران بشدّة، لكبح جماح الحوثيين، وذلك بحسب مصادر تحدثت لوكالة «رويترز»، وانفجارهما دون وقوع إصابات أو أضرار. ومن المناقشات بشأن الهجمات والتجارة بين الصين وإيران أُجريت خلال اجتماعات عدة صينيين طلبوا من نظرائهم الإيرانيين المساعدة في كبح هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، والضغط على إيران بشدّة، لكبح جماح الحوثيين، وذلك بحسب مصادر تحدثت لوكالة «رويترز»، وذكرت المصادر الإيرانية المطلعة أن الصين توضيح ما إذا كان هذا الضغط تمّ بطلب أميركي. وقالت 4 مصادر إيرانية ودبلوماسي، للوكالة، إن مسؤولين

من مسيرة لأنصار الحوثيين قرب صنعاء، أول من أمس (محمد حمود/Getty)

ستنكوم: إسقاط صاروخ باليستي أطلق باتجاه المدمرة «كارني»

مصدر إيراني: تحالفات طهران تلعب دوراً رئيسياً في قرارها

تداخل معقّد للأولويات

رأى مصدران إيرانيان تحدثا لوكالة «رويترز»، أمس الجمعة، أن طهران لا يمكنها تجاهل بكين التي تضغط لكبح هجمات الحوثيين، لكن قرارات إيران تتشكّل من خلال تداخل معقد بين العوامل. وذكرا أن التحالفات والأولويات الإقليمية وكذلك الاعتبارات الأيديولوجية تسهم بشكل كبير في ذلك. وقال مصدر آخر إن رسائل طهران للحوثيين وعنهم تتطلب قدراً من الإنكار لمدى سيطرتها عليهم، مع القدرة على نسب بعض الفضل لنفسها في افعالهم.

واصلت جماعة الحوثيين في اليمن، أمس الجمعة، تصعيدها في البحر الأحمر، مستهدفة بصاروخ باليستي المدمرة الأميركية «يو أس أس كارني»، قالت القيادة المركزية الأميركية إنها أسقطته. وعلى وقع استمرار التصعيد رغم الضربات الأميركية والبريطانية التي تستهدف مواقع للحوثيين ومنصات إطلاق صواريخ لهم، بحسب الجيشين الأميركي والبريطاني، دخلت الصين على ما يبدو على خط محاولة كبح هجمات الحوثيين واستعادة أمن الملاحة البحرية بمنطقة باب المندب، وذلك في إطار ضغط تمارسه على إيران في هذا الإطار، وفق مصادر مطلعة تحدثت لوكالة «رويترز».

تظاهرات الدعم تندّد مجدداً بالصمت العربي

من تظاهرة عمّان أمس (أيمن الجيلاوي/الأناضول)

الرباط ـ **عادل نجدي**
عمّان ـ **العربي الجديد**

شهدت عواصم ومدن عربية عدة، أمس الجمعة، تظاهرات حاشدة، نصرة لغزة وفلسطين، بعد 110 أيام على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، متحدية الطقس الماطر أمس في بعض بلدان المنطقة. وفي العاصمة الأردنية عمّان، خرجت أمس مسيرة شعبية حاشدة انطلقت بعد صلاة الظهر، رفضاً للعدوان والحصار الإسرائيلي المتواصل على أبناء غزة بدعم أميركي. واستنكر المشاركون في المسيرة التي نظمتها فعاليات شعبية وحزبية بدعوة من «الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن» العدوان، داعين إلى الضغط الدولي لوقف المجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحقّ المدنيين في القطاع. وحذّر المشاركون في المسيرة التي حملت عنوان «حصار غزة أميركي بأيد عربية... اكسروا الحصار»، من مخاطر مشاريع التهجير التي يسعى إليها الاحتلال، داعين الدول العربية، وخصوصاً الأردن، إلى التمسك بقرارها برفض إخراج الغزيين من القطاع، لما سيكون له من تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية. كما طالب المشاركون الحكومة في عمّان بحظر تصدير أي بضائع إلى دولة الاحتلال، وتسيير جسر مساعدات جوي إلى قطاع غزة، داعين إلى ضرورة قطع كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل، وعلى رأس ذلك معاهدة وادي عربة، واتفاقيات الغاز والماء مقابل الطاقة، وكذلك إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة. ووجّه المشاركون أيضاً رسالة إلى مصر، مطالبين إياها بفتح معبر رفح وإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون قيد أو شرط، ومشدّدين على أن تقصير الأنظمة العربية في إدخال المساعدات إلى غزة مشاركة في الإبادة الجماعية بحق أبناء القطاع.

وفي المغرب، شهدت عشرات المدن أمس أيضاً تظاهرات حاشدة دعماً لغزة، شارك فيها الآف المواطنين بعد أدائهم صلاة الجمعة. وتخلّلت التظاهرات والوقفات في 60 مدينة مغربية تقريباً، تجسيداً للدعوة التي وجهتها «الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة» (غير حكومية) لتنظيم يوم وطني تضامناً مع فلسطين وغزة تحت شعار «المغرب وفلسطين، شعب واحد». وشجب المشاركون في الوقفات الاحتجاجية حرب الإبادة الإسرائيلية ومحاولات التهجير القسري بحقّ سكان غزة، مستنكرين كذلك الصمت والتخاذل الدولي والعربي الرسمي. وقال عضو «الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة» والقيادي في الأمانة العامة للدائرة السياسية لـ«جماعة العدل والإحسان»، حسن بناجح، لـ«العربي الجديد»، إن هذه التحركات تؤكد ارتباط الشعب المغربي بالقضية الفلسطينية ودعم المقاومة ومناهضته للتطبيع.

وفي تونس، تظاهر العشرات، أمس، وسط العاصمة نصرة لغزة والمسجد الأقصى، منددين بـ«صمت العالم» تجاه العدوان. وتوجهت المسيرة التي دعا إليها «حزب التحرير»، من جامع الفتح بشارع الحرية نحو شارع الحبيب بورقيبة، حيث رفع عشرات المتظاهرين شعارات من بينها «يا للعار العار غزة تقصف تحت النار»، و«غزة تصرخ يا للعار يا أمة المليار».

رصد

شرق غرب

لافرينتييف: أميركا تزود المعارضة السورية بمسيّرات

اتهم المبعوث الخاص للرئاسة الروسية إلى سورية، الكسندر لافرينتييف (الصورة)، في مقابلة على قناة «روسيا اليوم» أمس الجمعة، الولايات المتحدة بتزويد المعارضة السورية بطائرات مسيّرة حديثة، لشن غارات على قاعدة «حميميم» الجوية الروسية في منطقة جبلة، بريف محافظة اللاذقية. وأضاف أن «مثل هذه المهام لا يتم رصدها فقط في الجنوب السوري، حيث توجد القوات الروسية، بل إنها موجودة أيضاً في منطقة التهدئة بإدلب»، شمال غربي سورية.

(العربي الجديد)

هجوم على حقل غاز في كردستان العراق

قالت شركة «دانة غاز» الإماراتية للطاقة، أمس الجمعة، والتي تشغل حقل خور مور للغاز في منطقة السليمانية بشمال العراق، إن هجوماً بطائرة مسيّرة استهدف الحقل، مساء أول من أمس الخميس، ما أدى إلى تعليق مؤقت للإنتاج فيه، فيما قالت وزارة الكهرباء في الإقليم إن الهجوم أدى إلى تقليص إنتاج الكهرباء بنحو 2800 ميغاواط. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها.

(رويترز)

رئيس الاستخبارات الأثيوبية نائباً لرئيس الوزراء

قال مسؤول حكومي بارز لـ«رويترز»، أمس الجمعة، إن رئيس الاستخبارات والأمن الوطني الإثيوبي تيمسجين تيرونيه سيعيّن نائباً لرئيس الوزراء أبي أحمد، خلفاً لدمقي مكونن، والذي شغل منصبه لأكثر من 11 عاماً. وذكرت وسائل الإعلام الرسمية أن تيمسجين انتخب خلفاً لمكونن في منصب نائب رئيس حزب الازدهار الحاكم، وغادة ما يشغل نائب رئيس الحزب منصب نائب رئيس الوزراء.

(رويترز)

ليبيا: حكومة الوحدة ومجلس الدولة يقبلان دعوة الحوار

ذكر بيان المكتب الإعلامي للمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، أول من أمس الخميس، أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، ورئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة، أكدا في لقاء بطرابلس، «ضرورة دعم جهود المبعوث الأممي إلى ليبيا عبد الله باتيلي، من أجل الوصول إلى الانتخابات وفق قوانين عادلة ونزيهة». وشددا على قبول دعوة باتيلي، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، لكل من المجلس الرئاسي، ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وحكومة الوحدة الوطنية، وقائد مليشيات شرق ليبيا خليفة حفتر لعقد حوار ينطلق من الثوابت الوطنية.

(الأناضول)

كندا تستأنف تصدير أسلحة لتركيا

قال مصدران لـ«رويترز»، لم تسمهما الوكالة، أمس الجمعة، إن كندا وتركيا توصلتا إلى اتفاق لاستئناف تصدير أوتاوا مكونات طائرات مسيّرة إلى أنقرة، مقابل مزيد من الشفافية حول استخدام الأخيرة لتلك المكونات. وأشارا إلى أن الإجراء جاء بعد إتمام تركيا تصديقها على طلب انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي، الخميس الماضي.

(رويترز)

متابعة

«حزب الله» يُدخل «فلق 1» في المعركة

ادخل «حزب الله» للمرة الاولى منذ بدء تبادل القصف مع الاحتلال الإسرائيلي صاروخاً جديداً في المعركة، عبر استهداف ثكنة «معاليه غولان»

بيروت ـ **رينا الحمّال**
حيفا ـ **العربي الجديد**

بعد ساعات من إحدى أعنف الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على 15 بلدة في جنوب لبنان، مؤدية إلى دمار كبير، استهدف «حزب الله» ثكنة «معاليه غولان» بصواريخ «فلق 1»، وذلك للمرة الأولى منذ بدء القصف المتبادل في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وأعلن الحزب، في بيان أمس الجمعة، أنه «استهدف ثكنة معاليه غولان بصواريخ فلق 1، وحقّق فيها إصابات مباشرة». ويبلغ مدى صاروخ «فلق 1»، بحسب الحزب، 10 كيلومترات، ووزنه 113 كيلوغراماً، ووزن الرأس الحربي 50 كيلوغراماً. وقال الحزب، في بيان آخر: «استهدفنا تجمّعات وانتشار جنود العدو في ثكنة معاليه غولان ومحيطها برشقة كبيرة من صواريخ الكاتيوشا». وكان أعلن «استهداف تجمع لجنود العدو الإسرائيلي في محيط قلعة هونين بالأسلحة المناسبة». وكان وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت بحث في اتصال هاتفي بوزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، مساء أمس الأول، الوضع على الحدود مع لبنان. واعتبر غالانت أن «استمرار عدوانية ورفض حزب الله سحب قواته من منطقة الحدود يصعد التوتر الأمني ويقلص إمكانية التوصل إلى حل سياسي حول هذا الموضوع، رغم تأييد إسرائيل لحل كهذا». وقصف جيش الاحتلال الإسرائيلي بالدفعية، أمس الجمعة، أطراف بلدات حولا ووادي البياض والناقورة وطير حرفا وعلما الشعب والضهيرة ويارين وراشيا الفخار جنوبي لبنان، من دون الإفادة عن وقوع إصابات بشرية، في ظلّ تحليق مكثف لطائراته على علو منخفض في الأجواء. وأفادت وسائل إعلام تابعة لـ«حزب الله» بانفجار صاروخ اعتراضي للقبة الحديدية في أجواء حدود الناقورة جنوبي لبنان، فيما أعلن جيش الاحتلال اعتراض «هدف جوي مشبوه».

وكانت قوات الاحتلال استهدفت، أمس الأول الخميس، أكثر من 15 بلدة حدودية، ملحقة ببعضها دماراً هائلاً، خصوصاً على صعيد المحال التجارية والمنازل والوحدات السكنية. من جهته، نفذ «حزب الله» أمس الأول ثلاث عمليات عسكرية ضد مواقع إسرائيلية اختاروا البقاء في منازلهم وقراهم، على الرغم من المخاطر المحدقة بهم. ومن الواضح أنهم جميعاً يواجهون تحديات هائلة». وأوضح أن «الأزمة الاقتصادية الحادة التي يشهدها لبنان أدت إلى تفاقم محنة السكان المتضررين من النزاع القائم، وها هم اليوم بلا مدخرات ومؤن غذائية كافية، وأصبحوا يعتمدون بشكل كامل على فرص ضئيلة لسبل العيش». وشدد على أن «التدمير المستمر للأراضي الزراعية في جنوب لبنان، إلى جانب انعدام الأمن وعدم القدرة على التحرك بأمان بسبب الهجمات اليومية، يزيد من حدة اليأس بين المجتمعات». وقال: «أؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة وشركائنا البقاء وتقديم الإغاثة الطارئة والحماية للمدنيين المحتاجين أينما كانوا. ولكن، ما نحتاج بشدة إليه اليوم، هو وقف التصعيد وإنهاء الأعمال العدائية».

من جهة ثانية، وبعد دعواتها المتكررة لهدم قطاع غزة وبناء مستوطنات إسرائيلية فيه، لم تستبعد دانييلا فايس، وهي واحدة من قادة المستوطنين ورئيسة حركة «نحلاه» الاستيطانية، بناء مستوطنات في جنوب لبنان. وقالت فايس، رداً على سؤال خلال مقابلة مع القناة 13 الإسرائيلية أمس الأول الخميس عما إن كانت تؤيد إقامة مستوطنات في قطاع غزة: «لقد شرحت بالضبط المسار الذي أؤمن به، إقامة بلدات (أي مستوطنات) في غزة هي أقوى ضربة يمكن توجيهها للعدو. إذا طاطأت حماس رأسها، فإن حزب الله سيخفض رأسه أيضاً. وإذا أقدم حزب الله - لا قدّر الله - على خطوات أكثر خطورة، فسنصل إلى وضع يكون فيه استيطان في لبنان».

أعلن «حزب الله» استهداف ثكنة «معاليه غولان» مرتين

وتجمّعات جيش الاحتلال بالأسلحة الصاروخية والنوعية، مؤكداً إلحاق إصابات مباشرة بها. وقال رئيس بلدية كفركلا، حسن شيت، لـ«العربي الجديد» أمس الجمعة، إن «العدو الإسرائيلي استهدف الخميس، مركزاً تجارياً وسكنياً فيه 6 وحدات سكنية، إلى جانب 10 محال، دُمّرت كلها بشكل كامل»، مشيراً إلى أن «الأضرار المادية هائلة وكبيرة جداً، لكن لم تُسجل أي إصابات بشرية، خصوصاً أن البلدة باتت شبه خالية من السكان». ولفت شيت إلى أن «هناك حوالي 100 شخص بالحدّ الأكثر لم يغادروا البلدة ويقيمون فيها حتى اليوم رغم القصف، أما غالبية السكان فتركوا منازلهم ونزحوا إلى مناطق أكثر أمناً»، لافتاً إلى أن «العدو يوسّع استهدافاته، ويتعمّد الاعتداء على المنازل والمدنيين، وبهدف من خلال عملياته إلى تهجير الناس». واعلن منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في لبنان عمران ريزا، في بيان أمس الجمعة، أنه زار «في الآونة الأخيرة، بعض المناطق في جنوب لبنان للقاء الأشخاص المتضررين من الأعمال العدائية الجارية، وتحدث إلى بعض الذين تركوا منازلهم وأصبحوا في عداد النازحين، وأولئك ممّن

جندي قرب دبابة إسرائيلية على الحدود مع لبنان، يناير الحالي (عمير ليفي/Getty)

تقرير

مسؤولون إسرائيليون سابقون يريدون إطاحة نتنياهو

بلغ الغضب داخل إسرائيل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو درجة توقيع قيادات كبيرة سابقة على رسالة تطالب باطاحته، لأنه «يشكّل تهديداً لإسرائيل»

حيفا ـ **نايف زيداني**

تصاعد الضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، مع توقيع مسؤولين كبار سابقين في المستوى الأمني وفي المجال المدني على رسالة علنية تطالب بعزله، في مقابل ارتفاع، بحسب استطلاع للرأي، شعبية الوزير بني غانتس.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الجمعة، أن 26 من كبار مسؤولي المستوى الأمني الإسرائيلي السابقين، و17 من كبار المسؤولين في المجال المدني، من بينهم ثلاثة حازوا جائزة نوبل، وقّعوا على رسالة علنية تطالب بعزل نتنياهو، على اثر إخفاقات العدوان على غزة، واعتباره غير مؤهل لقيادة إسرائيل. وأبدى معظم الموقّعين على الرسالة رأيهم الواضح في نتنياهو، حتى ما قبل عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من خلال خطابات ألقاها بعضهم أثناء التظاهرات المعارضة لخطة تقويض القضاء التي تقودها الحكومة. واعتبر المعلّق السياسي في الصحيفة ناحوم برنيع أن الأمر الأهم ليس الأسماء التي تشملها القائمة، وإنما التوقيت، موضحاً أن «الاحتجاجات التي جُدّدت تماماً بعد 7 أكتوبر تطلب العودة إلى مركز الخطاب (الإسرائيلي) العام»، مضيفاً أن «الادعاءات اختلفت لكن الهدف لم يتغير».

وقال إن الرسالة التي بادر إليها جيرمي ليفين، الذي كان مديراً عاماً لشركة «تيفع» للأدوية ويحمل الجنسيتين الإسرائيلية والأميركية، موجّهة إلى الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ ورئيس الكنيست أمير أوحانا، لكنها موجهة بالأساس إلى الساحة السياسية الأميركية. ومن الأسماء البارزة التي وقعت على الرسالة، وزراء ورؤساء هيئة أركان سابقون في جيش الاحتلال، ورؤساء سابقون في أجهزة المخابرات، أمثال موشيه يعالون ودان حالوتس وتمير باردو وداف زاغمان وأساف حيفتس ويعقوب بيري، وجميعهم تراسوا الأذرع الأمنية الإسرائيلية أو تولوا مناصب رفيعة فيها.

وأضاف الموقّعون على الرسالة، التي أشارت الصحيفة إلى أنها ستنشر في أميركا قريباً، إلى ادعاءاتهم السابقة المتعلقة بالاحتجاجات ومسعى نتنياهو لتدمير الديمقراطية، ورأوا أنه مذنب في إخفاق 7 أكتوبر و«ويديه ملطّختان بدماء القتلى» الإسرائيليين، وأنه «غير مؤهل جوهرياً وأخلاقياً لقيادة إسرائيل إلى الحرب، ويشكّل تهديداً مباشراً ووجودياً على دولة إسرائيل». واعتبر برنيع أن «هذه أقوال صعبة للغاية، تأتي في خضم الحرب وفي خضم حملة في الكونغرس في الإدارة الأميركية إلى استنتاج مفاده أنه لم يعد من الممكن العمل معه. وبالنسبة لهم، هو غير مؤهل. وفي المناقشات الداخلية في البيت الأبيض، يبحثون الآن عن طريقة للتحدث مع السياسيين والرأي العام في إسرائيل وتجاوز نتنياهو».

وأظهر استطلاع إسرائيلي، نشرته صحيفة «معاريف» أمس الجمعة، تصاعد شعبية غانتس. وكشف الاستطلاع أن «32 بالمائة من الإسرائيليين يعتقدون أن نتنياهو هو الأنسب لرئاسة الحكومة، مقابل 52 بالمائة قالوا إن غانتس هو الأنسب للمنصب». وذكرت الصحيفة أنه لو جرت الانتخابات اليوم، فإن «الأحزاب المعارضة لرئاسة نتنياهو للحكومة ستحصل على 71 مقعداً فيما تحصل الأحزاب المؤيدة له على 44 مقعداً» بينما الغالبية المطلوبة لتأليف حكومة هي 61 مقعداً.

اعتبر مسؤولون إسرائيليون سابقون أن يدي نتنياهو ملطختان بالدماء (Getty)

تقرير

زادت وتيرة الاغتيالات التي تطاول أعضاء فاعلين في حزب العمّال الكردستاني، شمالي العراق، منذ بداية العام الحالي، ما يعدّ تطوراً في مدى الاختراق الاستخباري التركي لهذا الحزب، الذي تصنفه أنقرة إرهابياً، في العراق، والقدرة على الوصول إلى أماكن عديدة لاستهدافهم

حرب اغتيالات شمالي العراق

اختراق استخباري تركي لـ«الكردستاني»

الحوجة ـ **عثمان المختار**

في الثامن عشر من يناير/كانون الثاني الحالي، أعلنت الشرطة العراقية في محافظة كركوك (250 كيلومتراً شمالي بغداد) مقتل سيّدة في العقد الخامس من العمر في منزلها بحي رحيم أوه، ذي الغالبية الكردية والمسيحية شمالي المدينة، دون أن تُعلن عن تفاصيل أخرى حول الحادث وهوية الضحية والجهة التي نفذت الهجوم، الذي أدرج بعد ساعات في وسائل الإعلام المحلية ضمن سلسلة العنف (ومنها الاغتيالات) متعدد الأوجه وشبه اليومي داخل العراق.

6 اغتيالات في يناير

غير أن مصادر أمنية رفيعة في إقليم كردستان العراق، شمالي البلاد، كشفت لـ«العربي الجديد»، عن أن السيّدة المقتولة عضو بارز في حزب العمال الكردستاني المعارض لأنقرة، وهي سورية كردية، تُدعى زُلال حسكة، وهذا اسمها الحركي، أما اسمها الحقيقي فهو فريال سليمان خالد، من نوعه، إذ شهد العراق منذ مطلع العام الحالي 6 عمليات اغتيال طاولت أعضاء فاعلين في «الكردستاني»، بالسليمانية ودهوك وكركوك وسنجار، تم تنفيذ 4 منها بواسطة مسلحين لم يتم اعتقال أي منهم أو التوصل إلى هويته. لكن بطبيعة الحال يشير مسؤولون في إربيل شمالي العراق، إلى أن منفذي هذه الاغتيالات عملاء في جهاز الاستخبارات التركي الذي يقولون إنه اخترق صفوف «الكردستاني» وبدأ ينفذ عمليات تصفية من داخله في مناطق نشاطه بالعراق، بينما تم تنفيذ عمليتين اثنتين عبر طائرات مسيّرة ليكون الإجمالي 6 عمليات اغتيال لشخصيات فاعلة في حزب العمال الكردستاني.

> الاغتيالات انتقلت من مدن الإقليم إلى كركوك ونينوى
>
> التغيير بدا في أعقاب التغييرات الحكومية في تركيا

وتحدث مسؤولان كرديان في مدينة إربيل، العاصمة المحلية لإقليم كردستان العراق، لـ«العربي الجديد»، عن عمليات استخبارية تركية غير معلنة تستهدف أعضاء فاعلين في «الكردستاني» لا يتواجدون في مناطق القتال أو الاستهداف العسكري المباشر مثل قنديل وزاخو وسيدكان وسوران والزاب، إنما يقيمون في مناطق خاضعة لسلطة بغداد وإقليم كردستان ويعتبرون مخططين وداعمين لعمليات الحزب الميدانية.

وقال أحد المسؤولين، وهو ضابط في جهاز «الأسايش»، الذي يعتبر الذراع الأمنية الأهم داخل إقليم كردستان، لـ«العربي الجديد»، إن «الأتراك قتلوا خلال الشهر الأول من هذا العام 6 أعضاء في حزب العمال الكردستاني، وكلها عمليات ناتجة من خرق استخباري للحزب، حيث تم التوصل إليهم في مناطق سكنهم وتصفيتهم».

وبيّن المصدر أنه في الرابع من الشهر الحالي، تمّ اغتيال القيادي في حزب العمّال، صادق شيخ أحمد، خلال وجوده في قرية حاج محمد، جنوب السليمانية، من قبل 3 عناصر يحملون مسدسات كاتمة للصوت، وفي يوم 12 من يناير، عُثر على جثة شخص داخل غرفته في فندق مالطا، وسط مدينة دهوك، تبين بعد التحقيق أنه كردي تركي ويحمل أوراقاً مزيفة باسم نبر زاكروس، كما تم اغتيال شخص يدعى اوات قائد، وهو كردي سوري يعمل في مجال تهريب المعدات بين الحسكة وسنجار، ومعلومات أخرى تنسب إليه مسؤولية حفر الأنفاق في جبل سنجار لصالح حزب العمال.

كما تمّت تصفية قياديين اثنين باستهداف مقر وسيارة في سيد صادق قرب السليمانية، والثاني في ضواحي بلدة العمادية قرب دهوك بواسطة طائرات مسيّرة، أحدهم يدعى أسو هورامان.

وتستخدم أنقرة عبارة «تحييد»، في الإعلان عن تصفية قيادات وأعضاء حزب العمّال داخل العراق وسورية، لكنها في الفترة الأخيرة صارت تشير إلى تفاصيل إضافية مثل الجهة التي نفذت العملية، كما في بيان اغتيال صادق شيخ أحمد مطلع الشهر الحالي في السليمانية والذي نقلته وكالة «الأناضول» التركية، وكذلك بيان مقتل علي خبّات، أبرز أعضاء الحزب الفاعلين في الجناح العسكري، وأشارت صراحة إلى وقوف الاستخبارات التركية وراء العملية في السليمانية أيضاً.

وتنفذ العملية، اغتيال حسكة لم يكن الأول من نوعه، إذ شهد العراق منذ مطلع العام الحالي 6 عمليات اغتيال طاولت أعضاء فاعلين في «الكردستاني»، بالسليمانية ودهوك وكركوك وسنجار، تم تنفيذ 4 منها بواسطة مسلحين لم يتم اعتقال أي منهم أو التوصل إلى هويته. لكن بطبيعة الحال يشير مسؤولون في إربيل شمالي العراق، إلى أن منفذي هذه الاغتيالات عملاء في جهاز الاستخبارات التركي الذي يقولون إنه اخترق صفوف «الكردستاني» وبدأ ينفذ عمليات تصفية من داخله في مناطق نشاطه بالعراق، بينما تم تنفيذ عمليتين اثنتين عبر طائرات مسيّرة ليكون الإجمالي 6 عمليات اغتيال لشخصيات فاعلة في حزب العمال الكردستاني.

وتحدث مسؤولان كرديان في مدينة إربيل، العاصمة المحلية لإقليم كردستان العراق، لـ«العربي الجديد»، عن عمليات استخبارية تركية غير معلنة تستهدف أعضاء فاعلين في «الكردستاني» لا يتواجدون في مناطق القتال أو الاستهداف العسكري المباشر مثل قنديل وزاخو وسيدكان وسوران والزاب، إنما يقيمون في مناطق خاضعة لسلطة بغداد وإقليم كردستان ويعتبرون مخططين وداعمين لعمليات حزب العمال الميدانية.

وقال أحد المسؤولين، وهو ضابط في جهاز «الأسايش»، الذي يعتبر الذراع الأمنية الأهم داخل إقليم كردستان، لـ«العربي الجديد»، إن «الأتراك قتلوا خلال الشهر الأول من هذا العام 6 أعضاء في حزب العمال الكردستاني، وكلها عمليات ناتجة من خرق استخباري للحزب، حيث تم التوصل إليهم في مناطق سكنهم وتصفيتهم».

وبيّن المصدر أنه في الرابع من الشهر الحالي، تمّ اغتيال القيادي في حزب العمّال، صادق شيخ أحمد، خلال وجوده في قرية حاج محمد، جنوب السليمانية، من قبل 3 عناصر يحملون مسدسات كاتمة للصوت، وفي يوم 12 من يناير، عُثر على جثة شخص داخل غرفته في فندق مالطا، وسط مدينة دهوك، تبين بعد التحقيق أنه كردي تركي ويحمل أوراقاً مزيفة باسم نبر زاكروس، كما تم اغتيال شخص يدعى اوات قائد، وهو كردي سوري يعمل في مجال تهريب المعدات بين الحسكة وسنجار، ومعلومات أخرى تنسب إليه مسؤولية حفر الأنفاق في جبل سنجار لصالح حزب العمال.

كما تمّت تصفية قياديين اثنين باستهداف مقر وسيارة في سيد صادق قرب السليمانية، والثاني في ضواحي بلدة العمادية قرب دهوك بواسطة طائرات مسيّرة، أحدهم يدعى أسو هورامان.

وتستخدم أنقرة عبارة «تحييد»، في الإعلان عن تصفية قيادات وأعضاء حزب العمّال داخل العراق وسورية، لكنها في الفترة الأخيرة صارت تشير إلى تفاصيل إضافية مثل الجهة التي نفذت العملية، كما في بيان اغتيال صادق شيخ أحمد مطلع الشهر الحالي في السليمانية والذي نقلته وكالة «الأناضول» التركية، وكذلك بيان مقتل علي خبّات، أبرز أعضاء الحزب الفاعلين في الجناح العسكري، وأشارت صراحة إلى وقوف الاستخبارات التركية وراء العملية في السليمانية أيضاً.

وفقاً لقوله، الخبير في الشأن السياسي العراقي، إياد الدليمي، قال إن «استراتيجية جديدة تظهر في تعامل أنقرة مع ما تصفه بالتهديد الإرهابي الذي يمثله حزب العمال الكردستاني، ليس فقط في ناحية التعاطي معه كملف أمن قومي لها فحسب، وإنما أيضاً من جهة آليات تنفيذ الخطط التي تعتمدها أنقرة في هذا الجانب».

ويضيف الدليمي أن «تغييراً بدا واضحاً في التعامل مع هذا التهديد في أعقاب التغييرات الحكومية التي طرأت في تركيا بعد الانتخابات الأخيرة، وهو تغيير يعتمد على شمولية المواجهة، إذ إن هناك رغبة تركية اليوم بوضع حلّ قسري لهذا الملف خصوصاً في أعقاب فشل الجهود الكثيرة التي قادتها أنقرة لحصر هذه الجماعة عبر التعاون مع بغداد، حيث يمكن القول إن هذه الجهود فشلت في وضع حد للتهديد الذي يمثله الحزب لتركيا».

وتشير بعض المعلومات، وفقاً للدليمي، إلى أن أنقرة حققت اختراقاً استخبارياً كبيراً داخل خلية الحزب، وهذا الاختراق سهّل على أنقرة تحديد الأهداف المطلوبة وربما هو ما تجسد في سلسلة من الاغتيالات التي طاولت شخصيات قيادية في الحزب، فضلاً عن أن أنقرة لم تغفل، رغم جهدها العسكري، التواصل مع حكومة بغداد من أجل وضع حد لسيطرة الحزب على مناطق مهمة في العراق تستخدم في تهديد تركيا وأمنها.

ويرأيه، فـ«إننا أمام مرحلة مفصلية يبدو أنها ستستمر طويلاً ولن ترضى تركيا قبل أن تُنهي هذا التهديد».

مقاتلة بـ«الكردستاني» في مخمور قرب الموصل، 2014 (أحمد الربيعي/فرانس برس)

«تحييد» 5 مقاتلين

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الجمعة، «تحييد 5 إرهابيين» خلال عمليات الجيش التركي المستمرة شمالي العراق ضد حزب العمّال الكردستاني. وقالت الوزارة، في بيان، إن «قواتها تواصل بلا هوادة عملياتها شمالي العراق لتطهير المنطقة من الإرهابيين»، موضحة أن عمليتها أمس جاءت «قبل أن يحقّق الإرهابيون أهدافهم الغادرة». وأكدت مواصلتها العمل «بكل عزيمة حتى لا يبقى أي إرهابي في المنطقة»، في إشارة إلى مقاتلي هذا الحزب.

متابعة

انتفاضة السويداء مستمرة واستنكار للغارات الأردنية

تواصل الانتفاضة في محافظة السويداء للجمعة الـ25 على التوالي، في تناغض مع مراهنة النظام السوري على أن تؤدي الأحوال الجوية لتوقفها

السويداء ـ **ليث أبي نادر**

في الجمعة الـ25 لانطلاق الانتفاضة في محافظة السويداء جنوبي سورية، وعلى الرغم من البرد القارس، تجمهر المئات من أبناء وبنات المحافظة في ساحة الكرامة وسط مدينة السويداء، مجددين التأكيد على استمرار انتفاضتهم السلمية حتى تحقيق مطالبهم بالتغيير السياسي والانتقال السلمي للسلطة في البلاد. واستنكر المحتجون في ساحة الكرامة، أمس الجمعة، تقاعس النظام عن واجباته في حماية المدنيين، وصم آذانه عن استغاثات أطفال القرى التي تتعرض لغارات أردنية متفرقة. وقال الناشط هاني عزام، لـ«العربي الجديد»، إن «خروج المتظاهرين في هذا الطقس شديد البرودة إنما يدل على عزيمة صلبة لأناس يؤمنون بحقهم، ويعرفون أن الحق لا بد أن ينتصر». وأضاف: «لقد راهن النظام سابقاً على توقف الاحتجاجات مع تقدم الزمن ففشل، وراهن على توقفها مع بداية فصل الشتاء ففشل، وراهن على توقفها عند اشتداد البرد ففشل أيضاً».

وحول تبني المتظاهرين قضية المدرس صدام النجم، الذي فُصل من عمله الاثنين الماضي على خلفية اتحاقه بساحة الكرامة وتأييده الحراك السلمي المطالب بإسقاط النظام السوري، قال عزام: «لا أستغرب الأمر، فلطالما شكلت النخبة المثقفة، وخاصة المعلمين والمحامين الذين رفعوا صوتهم في وجه النظام الاستبدادي، أرقاً لهذا النظام، الذي يدرك ماذا يعني المعلم أو المحامي، لذلك سعى النظام جاهداً وركز كثيراً على إبقاء المعلم والحقوقي ضمن دائرة أمنية مشددة تضمن بقاءهما تحت عباءته، الأمر الذي تجاوزته شريحة من المعلمين والحقوقيين في السويداء منذ العام 2011، والذي أدى بطبيعة الحال لفصل العديد منهم من وظائفهم بشكل تعسفي». وفي سياق منفصل، كشفت شبكة «الراصد» المحلية في السويداء، أول من أمس الخميس، عن رسالة شجب واستنكار للقصف الأردني على قرى المحافظة، أرسلتها الرئاسة الروحية للدروز، قبل أيام، إلى جهات دولية عقب الغارات الأردنية في 18 يناير/كانون الثاني، والتي استهدفت قريتي عرمان وملح. ونقلت الشبكة عن مصادر خاصة قولها إن الرئاسة الروحية للطائفة دعت الأردن والجهات الدولية لتحمل المسؤولية حيال ما خلفه الهجوم، ومعرفة ما الذي أدى إلى هذه الغارة، والأساس الذي بنيت عليه، و«تفاصيل هذا الفعل المشين» وفق نص الرسالة. وأشارت الشبكة إلى أن الرسالة أوضحت أن الهجوم لم يستهدف أياً من خطوط التهريب، وإنما استهدف المدنيين الأبرياء من أبناء السويداء. وقالت المصادر إن الرئاسة الروحية للدروز تلقت وعوداً من جهات دولية فاعلة في الملف السوري بالمتابعة الجدية لهذا الأمر، والعمل على ضمان عدم تكرار العمليات.

من تظاهرات السويداء، سبتمبر الماضي (سام حريري/فرانس برس)

ورأت الناشطة الحقوقية سلام عباس، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «لن يردع الأردن عن تكرار قصفه العشوائي للمدنيين إلا أمريين، تحريك القضية على مستوى دولي وإقليمي، والأمر الأهم بدء تنظيف البيت من الداخل، بالقضاء على الأفراد المتورطين بشكل كبير في تجارة المخدرات ومن يحميهم، وهم قلة، معروفة للقاصي والداني، من فصائل المحافظة. وبغير ذلك، لن تكون هناك استجابة جدية من الأردن، الذي ثبت أن معلوماته الاستخبارية يأخذها إما من نظام دمشق أو من عملائه من أفراد عصابات الكبتاغون، الذين يطرحون أسماء لا علاقة لها لإبعاد الخطر عن أنفسهم، الأمر الذي لا يدركه الأردن، الذي رفض المبادرة التي أطلقها رجال الكرامة في السويداء لاجتثاث المهربين، مطالباً بتسليمه قائمة بالأسماء المتهمة لديه بملف المخدرات».

رصد

«طالبان باكستان» تخفف التوتر: لن نهاجم الانتخابات

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

خففت حركة «طالبان باكستان» من حدة التوتر مع السلطات، بتأكيدها أنّها لن تستهدف الانتخابات الباكستانية، بما فيها التجمعات وعملية التصويت، أمس وقت تكثف الأحزاب السياسية والمرشحون المستقلون حملاتهم قبل الانتخابات المقررة في 8 فبراير/ شباط المقبل.

وجاء إعلان «طالبان باكستان» رداً على إعلان وزارة الداخلية الباكستانية، أمس الأول الخميس، اعتقال خلية للحركة في كراتشي كانت تعتزم استهداف التجمعات الانتخابية. ولم تقدم الجماعات المسلحة الأخرى تعهدات مماثلة. وشابت بعض الانتخابات الباكستانية السابقة أعمال عنف، حيث قُتلت رئيسة الوزراء بينظير بوتو، التي تولت رئاسة الوزراء مرتين، في العام 2007 بهجوم بقنبلة بعد دقائق من إلقائها كلمة أمام تجمع انتخابي بمدينة راولبندي. ويقود ابنها بيلاول بوتو زرداري حملة حزب الشعب الباكستاني الذي سبق وترعمته.

وأكدت «طالبان باكستان»، في بيان أمس الأول، أنها «تعتبر الديمقراطية أمراً معارضاً للشريعة الإسلامية، لكن رغم ذلك هي تطمئن الشعب الباكستاني بأنها لا تستهدف التجمعات الانتخابية ولا الأحزاب السياسية خلال حملاتها الانتخابية». واعتبرت أن «الانسحاب الأميركي من أفغانستان وأجهزة أمن الدولة تأخذ الإتاوات المالية من الأحزاب السياسية بذريعة أو أخرى، ولتخوفها من أن طالبان تستهدفها، كما تحذرها من خلال إعلانات زائفة مفادها أن حركة طالبان سوف تقوم باعمال عنف تستهدف التجمعات الانتخابية، مشددةً على أن تلك الادعاءات غير صحيحة. ورغم تعهدها بعدم استهداف العملية الانتخابية، إلا أن «طالبان باكستان» حذرت، في الوقت نفسه، المواطنين من أن يكونوا على مقربة من أماكن ومواقع الجيش والشرطة وأجهزة الأمن، لأنها الهدف الأساسي لهجمات وجاء تعهد «طالبان باكستان» بعدما وافقت الحكومة على نشر قوات في دوائر انتخابية حساسة، بعدما حذرت وكالات المخابرات من أن مسلحين قد يستهدفون التجمعات التي عادة ما تقام في الأماكن العامة. وفي إعلانها عن اعتقال خلية للحركة، قالت وزارة الداخلية الباكستانية، أمس الأول الخميس، إنّ اجتماعاً لقياديي الحركة عقد في العاصمة الأفغانية كابول وخوّل الاجتماع إلى تلك الخلية استهداف حملة انتخابية.

وشهدت باكستان العديد من الهجمات المسلحة في السنوات الأخيرة، ولكن كانت هناك زيادة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، عندما أنهت «طالبان باكستان» وقف إطلاق النار، الذي استمر لأشهر، مع الحكومة. وفي 2023، قُتل نحو 500 مدني وعدد مماثل من قوات الأمن في هجمات مسلحة تبنتها «طالبان باكستان» وتنظيم «داعش» وجماعات مسلحة أخرى. وتم الإبلاغ عن معظم أعمال العنف خلال 2023 في الشمال الغربي والجنوب الغربي بالقرب من أفغانستان. وأثار تزايد أعمال العنف مخاوف بين المرشحين السياسيين. وخلال الأسبوع الماضي، أطلق حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية، الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق نواز شريف، حملته الانتخابية بتجمع حاشد في إقليم البنجاب. ويقول محللون، بحسب وكالة «أسوشييتد برس»، إنه من المرجح أن يفوز بالعديد من مقاعد البرلمان وقد يتمكن من تشكيل حكومة جديدة، خصوصاً مع رفض مسؤولي الانتخابات ترشح رئيس الوزراء السابق نواز شريف بعد إدانته في قضية كسب غير مشروع.

إضاءة

ترامب يضغط على هايلي للانسحاب

يشعر الرئيس السابق دونالد ترامب بإحكام قبضته على حزبه، ويريد إنهاء حملة نيكي هايلي سريعاً بممارسة كل أساليب الضغط عليها

رفض الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أن يناقش حزبه الجمهوري مشروع قرار مقدم من أحد حلفاء ترامب، لإعلان الرئيس السابق المرشح الوحيد المفترض للرئاسة الأميركية هذا العام، وذلك في وقت يتأكد فيه أكثر فأكثر إحكام ترامب قبضته على الحزب بعد الانتخابات التمهيدية للجمهوريين في أيوا ونيوهامشير. ويفضّل ترامب، عوضاً عن ذلك، مواصلة ضغطه على المرشحة الرئاسية الوحيدة المتبقية في تمهيديات الجمهوريين، المبعوثة الأممية السابقة إلى الأمم المتحدة نيكي هايلي، التي تتمسك بمواصلة حملتها معتمدة خصوصاً على سخاء التبرعات.

وسحبت لجنة الحزب الجمهوري الوطنية (آر إن سي)، أول من أمس الخميس، سريعاً، مشروع قرار مقدم لها لمناقشته، ويقضي بإعلان ترامب المرشح الرئاسي الوحيد المفترض للحزب، في انتخابات الرئاسة الأميركية المقرّرة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وقدّم حليف ترامب ديفيد بوسي، وهو ناشط في الحزب المحافظ، الاقتراح للجنة التي تُشرف على انتخابات الحزب، والتي كانت قرّرت مناقشة هذا الاقتراح والتصويت عليه الأسبوع المقبل، وسط ضغوط يمارسها حلفاء ترامب على هايلي للانسحاب من السباق، على غرار حاكم فلوريدا رون ديسانتيس. لكن ترامب اعترض على المشروع، وكتب سريعاً، الخميس، على منصته «تروث سوشال»: «أريد أن أكون مرشح الحزب بالطريقة التقليدية... عبر صناديق الاقتراع»، ليقوم بوسي بسحب اقتراحه، بحسب ما أكد مصدر مطلع على المسألة لوكالة «رويترز».

وجاء ذلك بعدما أعلن بعض أعضاء اللجنة الجمهورية اعتبروا أن إعلان ترامب الفائز بعد جولتي انتخاب تمهيدي فقط في أيوا ونيوهامشير، قد يكون مجحفاً بحق هايلي. لكن رغم موقف ترامب، إلا أن الأخير يمارس كل أساليب الضغط الممكنة على منافسته في التمهيديات لكي تعلن انسحابها من السباق بنفسها. وبحسب «رويترز»، فإن رفض هايلي إنهاء حملتها أغضب ترامب، الذي يريد نقل اهتمامه سريعاً للتحضير للمنافسة المحتملة بينه وبين جو بايدن في 5 نوفمبر. وتبدي هايلي تحدياً لرغبة فريق ترامب، وكتبت حملتها، قبل أن يسحب بوسي اقتراحه، في بيان: «من يأبه لما تقوله اللجنة الوطنية الجمهورية؟ سندع ملايين الناخبين الجمهوريين في كل أنحاء البلاد يقرّرون من يجب أن يكون مرشح الحزب، وليس حفنة من العاملين في واشنطن».

ويرغب ترامب أن تسحب هايلي ترشيحها قبل الانتخابات التمهيدية في مسقط رأسها، كارولينا الجنوبية، المقرّرة في 24 فبراير/ شباط المقبل، ولهذا الغرض، هدّد، الأربعاء الماضي، مانحي هايلي، في حال مواصلة تمويل حملتها، بإبعادهم عن فلكه. وبحسب «رويترز»، فإن مانحين اثنين كبيرين لهايلي (قطب المعادن أندي سابين، وأحد مؤسسي منصة «لينكد إن» ريد هوفمان) استجابا حتى الآن لضغوط ترامب، معلنين أنهما لا يريا أملاً لها بالفوز (هوفمان قال إنه قد يعدّل رأيه وفقاً لنتائج كارولينا الجنوبية). في المقابل، أعلنت حملة هايلي، الخميس، أنها جمعت مليون دولار منذ تهديد ترامب وسحب هوفمان وسابين دعمهما لها، علماً أنها كثّفت هجومها على الرئيس السابق مشككة بقدراته العقلية. وتتميز حملة هايلي بقدرتها على جمع التبرعات، التي كان شحّها أحد أبرز الأسباب وراء سحب المرشحين الآخرين ترشيحهم سريعاً، ومنهم ديسانتيس. وكانت حملة حاكمة كارولينا الجنوبية السابقة أعلنت جمعها 24,5 مليون دولار بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول الماضيين.

> رفض ترامب إعلانه مرشحاً مفترضاً للحزب وإنهاء التمهيديات

تصدّر ترامب تمهيديات ايوا ونيوهامشير حتى الآن (Getty)

شرق غرب

وزير الخارجية الصيني وسوليفان يبحثان قضية تايوان

أعلنت وزارة الخارجية الصينية، في بيان أمس الجمعة، أن وزير الخارجية الصيني وانغ يي (الصورة) سيبحث مع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان قضية تايوان. وقالت الوزارة إن «وانغ يي يزور تايلاند من 26 يناير/كانون الثاني (الحالي) إلى 29 منه»، موضحة أنه سيجري مباحثات مع سوليفان خلال وجوده في بانكوك، فيما كشف المتحدث باسم الخارجية الصينية وانغ وينبين أن وانغ يي «سيعرض موقف الصين من العلاقات الصينية-الأميركية ومسألة تايوان».

(فرانس برس)

الصين تسجن بريطانيا بتهمة التجسس

أعلنت بكين أنها حكمت على مواطن بريطاني بالسجن خمس سنوات لإدانته بتهمة التجسس. وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية نقلت، الخميس الماضي، عن عائلة البريطاني إيان ستونز أنه «اختفى» في 2018. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وينبين، في مؤتمر صحافي أمس الجمعة رداً على سؤال بشأن تقرير الصحيفة، إن محكمة ابتدائية في بكين حكمت على البريطاني في 2022 «بالسجن خمس سنوات لإدانته بتهمة الحصول على معلومات بصورة غير قانونية، ونقلها لحساب أطراف في الخارج».

(فرانس برس)

جين بينغ يدعو لتعزيز الروابط مع فرنسا

أشاد الرئيس الصيني شي جين بينغ بالعلاقات مع فرنسا بمناسبة الذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، داعياً إلى تعزيز الروابط بين بكين وباريس في وجه التوترات العالمية. وقال شي جين بينغ، في رسالة مصورة: «يجب أن يُطور الطرفان باستمرار علاقاتهما الثنائية ويستجيبا لانعدام اليقين على المستوى العالمي من خلال استقرار الروابط بين الصين وفرنسا».

(فرانس برس)

مادورو يحذر من انهيار الاتفاق مع المعارضة

حذر الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو (الصورة)، أمس الجمعة، من أن اتفاقية مع المعارضة لإجراء انتخابات رئاسية معرضة لخطر الانهيار، بعد ما وصفه بـ«مؤامرات» ضده. وقال مادورو، في خطاب متلفز، إن «الاتفاقية مصابة بجروح قاتلة، وفي العناية المركزة». وأضاف: «نأمل أن نتمكن من إنقاذ اتفاقية بربادوس، ومن خلال الحوار التوصل إلى اتفاقيات شاملة حقيقية من خلال توافق وطني». وكانت المعارضة والحكومة وقعتا اتفاقاً في بربادوس العام الماضي ينص على إجراء انتخابات رئاسية في النصف الثاني من 2024.

(رويترز)

مقتل 19 شخصاً في الكونغو

أعلن المتحدث باسم الجيش في الكونغو غيوم ندجيك كايكو، في بيان أمس الجمعة، مقتل 19 شخصاً في هجوم للمتمردين على بلدة في مقاطعة شمال كيفو في الكونغو. وقال إن مسلحي «إم-23» قصفوا بلدة مويسو حيث «أسقطوا القذائف بشكل عشوائي»، ما أدى إلى مقتل 19 وإصابة 27.

(أسوشييتد برس)

تتجه العلاقات بين مالي والجزائر إلى توتر كبير، بعد قرارات عدة اتخذتها مالي، من بينها قرار إيقاف العمل باتفاق الجزائر للسلام، الموقع عام 2015، فيما يرى مراقبون أن الجزائر ستستخدم الطرق الدبلوماسية لمعالجة تصعيد الأزمة

إلغاء اتفاق السلام عام 2015

مالي والجزائر: توتر قبل القطيعة؟

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تتجه العلاقات بين مالي والجزائر نحو مزيد من التوتر والقطيعة السياسية، في أعقاب تطور على مستويَين اثنين من قبل السلطة الانتقالية في بماكو. يتعلق الأول بإعلان سلطات القائد العسكري الانتقالي عاصيمي غويتا، إنهاء العمل باتفاق الجزائر للسلام الموقع عام 2015 مع حركات الأزواد، وتوجيه اتهامات مباشرة وصريحة إلى الجزائر، بالقيام بما وصفتها بماكو بأنها «أعمال عدائية وغير ودية». في حين يتعلق الثاني باحتضان الجزائر قادة حركات الطوارق، والتي انتقل وضعها وتوصيفها بالنسبة للحكومة المالية، من حركات شريكة في اتفاق السلام، إلى «حركات إرهابية».

ومنذ الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية المالي عبد اللاي ديوب في قمة «حركة عدم الانحياز»، الأسبوع الماضي في العاصمة الأوغندية كمبالا، بدا واضحاً أن بماكو تتجه نحو تصعيد الموقف مع الجزائر، ونحو تجاوز اتفاق الجزائر للسلام. ورفض ديوب في ذلك الخطاب لدى تطرقه إلى مسارات الأزمة في مالي، تسمية «اتفاق السلام» بتسميته الرسمية التي تتضمن كلمة الجزائر، أي «اتفاق الجزائر للسلام في مالي»، إذ عبّر بوضوح عن أن الاتفاق لم يحقق المطلوب. كما وجّه حينها اتهاماً إلى «دولة» بعينها بمحاولة فرض صياغات سياسية لا تقبل بها بماكو، وكان واضحاً أنه يشير إلى الجزائر.

في أعقاب ذلك نشرت المواقع الحكومية في مالي اتهامات إلى الجزائر بمحاولة تضمين البيان الختامي للقمة بنداً حول مركزية اتفاق السلام في مالي، على الرغم من أن الخارجية الجزائرية نفت ذلك عبر بيان رسمي. مع العلم أن قمة كمبالا كانت قد تكون فرصة للقاء بين وزيري خارجية البلدين، الجزائري أحمد عطاف والمالي عبد اللاي ديوب.

لكن لم يتم أي لقاء يمكن أن يخفف من التوتر السياسي، ويعيد مسار العلاقات إلى طبيعتها، خصوصاً أن مصادر دبلوماسية مالية كانت تتحدث عن الترتيب لزيارة محتملة لوفد من السلطة الانتقالية المالية رفيع المستوى إلى الجزائر، بعد قرار الأخيرة، في 6 يناير/ كانون الأول الحالي، إعادة سفيرها إلى بماكو الحواس رياش، بعد فترة قصيرة من سحبه.

مجموع هذه التطورات والمواقف، إضافة إلى أزمة الاستدعاء المتبادل للسفراء بين مالي والجزائر في 22 ديسمبر/كانون الأول الماضي، لا تجعل من القرار الذي اتخذته السلطة الانتقالية، مساء الخميس الماضي، بإنهاء العمل باتفاق السلام الموقع بالجزائر في مايو/ أيار 2015، بين الحكومة المركزية في بماكو وحركات الطوارق، خطوة مفاجئة على الإطلاق، خصوصاً بعدما كان غويتا قد أعلن في 31 ديسمبر الماضي، عن إطلاق حوار وطني يعيد صياغة كامل التوافقات الوطنية.

وبررت الحكومة المالية قرارها الإلغاء الفوري لاتفاق الجزائر، بجملة أسباب، بينها «عدم قابلية الاتفاق للتطبيق وتغيّر وضع بعض الجماعات الموقعة على اتفاق السلام، إذ أصبحت جهات فاعلة إرهابية ويلاحقها النظام القضائي المالي». وكذلك فمن الأسباب «عدم قدرة الوساطة الدولية على ضمان الامتثال للالتزامات الملقاة على عاتق الجماعات المسلحة الموقعة».

من جهتها، أعربت الخارجية الجزائرية في بيان أمس، عن قلقها العميق إزاء تنديد السلطات المالية باتفاق السلام والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر، لافتة إلى أن «مثل هذه القرارات المؤسفة وغير المرحب بها أثبتت في الماضي أن الخيار العسكري هو التهديد الأول لوحدة مالي وسلامة أراضيها، وأنه يحمل في طياته بذور حرب أهلية في مالي، وأنه يؤخر المصالحة الوطنية بدلاً من تقريبها، ويشكل في نهاية المطاف مصدر تهديد حقيقي للسلام والاستقرار الإقليميين».

ووصفت الخارجية القرار المالي بـ«الخطير»، وقالت إن «الجزائر تأخذ علماً بهذا القرار، وتود الإشارة إلى خطورته الخاصة بالنسبة لمالي نفسها، وللمنطقة برمتها التي تتطلع إلى السلام والأمن، وللمجتمع الدولي برمته الذي وضع كل ثقله ووسائله المتعددة لمساعدة مالي على العودة إلى الاستقرار».

ورفضت الجزائر المبررات التي قدمتها الحكومة المالية، وأوضحت أن «على الشعب المالي أن يعرف ويجب أن يقنع نفسه بأن القائمة الطويلة من الأسباب المقدمة دعماً للانسحاب من الاتفاق لا تتطابق إطلاقاً مع الحقيقة أو الواقع»، مشيرة إلى أن «السلطات المالية كانت تعد هذا القرار منذ فترة طويلة، حيث كانت العلامات التحذيرية على مدى عامين هي انسحابهم شبه الكامل من تنفيذ الاتفاق، ورفضهم شبه المنهجي لأي مبادرة تهدف إلى إعادة إطلاق تنفيذه».

تتهم مالي الجزائر باحتضان قادة حركات الطوارق (سليمان اغ انارا/فرانس برس)

عمار سيغة: تجارب الخيار العسكري في المنطقة فشلت

وكانت بماكو، قد أشارت الخميس الماضي، إلى أنها «تلاحظ بقلق بالغ تزايد الأعمال غير الودية وحالات العداء والتدخل في الشؤون الداخلية لمالي من جانب السلطات الجزائرية وكلها أمور تقوض الأمن الوطني وسيادة مالي». واتهمت الجزائر بـ«محاولة فرض فترة انتقالية على السلطات المالية من جانب واحد»، و«استقبال دون استشارة أو إخطار مسبق وعلى أعلى مستوى في الدولة الجزائرية مواطنين ماليين مخربين ومواطنين ماليين محاكمين من قبل النظام القضائي في مالي بتهمة ارتكاب أعمال إرهابية»، في إشارة إلى استقبال الرئيس الجزائري للشيخ محمود ديكو الزعيم الديني المالي المناوئ للسلطة الانتقالية، وأيضاً وجود مكاتب تمثيل على الأراضي الجزائرية لبعض حركات الطوارق. يأتي ذلك إلى جانب السعي «للإبقاء على نظام عقوبات الأمم المتحدة بشأن مالي».

وتعد الجزائر الضامنة والراعية لتنفيذ اتفاق السلام الموقع بين الحكومة المركزية في باماكو وحركات الأزواد التي تمثل السكان الطوارق في شمال مالي، والقريبة من الحدود مع الجزائر.

وقال المحلل الجزائري، المختص في الشؤون الأمنية في منطقة الساحل، عمار سيغة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «إلغاء المجلس العسكري الحاكم اتفاق الجزائر يعتبر تملصاً حقيقياً وينذر بعودة المواجهة المسلحة في شمال مالي»، مضيفاً أنه سيخلق الجو المناسب لعودة نشاط الجماعات المسلحة ويزيد من هوة المأزق الأمني في منطقة الساحل الأفريقي».

من جهته قال المحلل الجزائري، وأستاذ العلوم السياسية توفيق بوقاعدة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «ما حدث يؤكد أن محاولات التهدئة، والتي انتهجت في الفترة الأخيرة بعد عودة سفراء البلدين، فشلت، وعادت الأزمة بين مالي والجزائر مرة أخرى».

ضحية مناورات دولية

قال المحلل الجزائري توفيق بوقاعدة، لـ«العربي الجديد»، إنه «يجب الإقرار بأن الخطاب المالي الموجه للجزائر هو منحى غير مسبوق في علاقات الدولتين، إذ تضمن تهماً خطيرة». وأضاف أن «تمادي مالي» سيفرض على الجزائر «التحرك وفق ما تمتلكه من أدوات دبلوماسية دولية ضاغطة، وقوتها الناعمة على المستوى الداخلي، لتعديل الموقف الذي يبدو أنه ليس في خدمة مالي»، لافتاً إلى أن الأخيرة «ضحية مناورات دولية لأطراف تسعى لتعظيم مكاسبها».

متابعة

العقبة المجرية قد تزول نهاية فبراير

بعد موافقة تركيا على طلب انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي، فإن الخطوة الأخيرة للانضمام تتمثل في تصديق البرلمان المجري عليه، والمتوقع الشهر المقبل

في حين تُعَدّ المجر الدولة الوحيدة في حلف شمال الأطلسي (ناتو) التي لم تصادق بعد على طلب انضمام السويد إلى الحلف العسكري، توقع الأمين العام لـ«ناتو» ينس ستولتنبرغ، أمس الجمعة، تصديق البرلمان المجري على انضمام السويد بمجرد انعقاده، في نهاية شهر فبراير/ شباط المقبل. ويتعين على جميع أعضاء «ناتو» الـ31، التصديق على طلب انضمام أي دولة إلى الحلف.

مصادقة بودابست ستزيل العقبة الأخيرة أمام انضمام استوكهولم إلى الحلف العسكري الغربي، بعدما أزيلت العقبة الكبرى، الثلاثاء الماضي، بتصويت البرلمان التركي لمصلحة مشروع قانون الموافقة على بروتوكول انضمام السويد إلى الحلف، فيما وقّع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أول من أمس الخميس، على الموافقة. يأتي ذلك بعدما أرجأت أنقرة موافقتها لأكثر من عام، متهمة استوكهولم بالتساهل الشديد تجاه الجماعات التي تعتبر أنها تمثل تهديدات أمنية لها.

وقال ستولتنبرغ إن رئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان، أكد له في مكالمة هاتفية الأسبوع الحالي، تأييده انضمام السويد، مضيفاً للصحافيين بمقر «ناتو» في بروكسل، أن «عضوية السويد ستجعل حلف ناتو أقوى وأكثر أماناً». ولفت إلى أنه تلقى «رسالة» من المجر، توضح أن «البرلمان المجري سيعود للانعقاد في نهاية فبراير لذا علينا أن ننتظر ذلك»، إذ «سيناقش فور انعقاده التصديق على عضوية السويد». وتابع: «لكنني واثق تماما وأعول على المجر» في التصديق على الانضمام الشهر المقبل.

الأربعاء الماضي، قال أوربان، والذي تربطه علاقات ودية بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إنه سيحث المشرعين على الموافقة على الانضمام في أقرب فرصة ممكنة.

من جهته، قال رئيس البرلمان المجري لاسلو كوفير، أول من أمس، إنه «لا توجد ضرورة مُلحّة» للموافقة على طلب انضمام السويد إلى الحلف، بعد تصديق تركيا على الطلب، إذ لن تكون بودابست عقبة أمام الانضمام. مع العلم أن المجر لم تقدم أي سبب واضح لتأخر موافقتها، إذ قدّمت السويد طلبها للانضمام في العام 2022، لكن اللهجة تجاه استوكهولم أصبحت أكثر تشدداً، مع رفض المفوضية الأوروبية السماح للمجر بالوصول إلى أموال الاتحاد الأوروبي بسبب التراجع الديمقراطي. واتهمت بودابست، سابقاً، الساسة السويديين بإلقاء «أكاذيب صارخة» حول حالة الديمقراطية في المجر.

في موازاة ذلك، وبعد يوم من تأكيد رئيس الوزراء السويدي، أولف كريسترسون، استعداده للقاء نظيره المجري، فيكتور أوربان، في بودابست، تلبية لدعوة الأخير للبحث في انضمام السويد إلى «ناتو»، وذلك في رسالة اطّلعت عليها وكالة «فرانس برس»، أول من أمس، واعتباره أن التصديق على الانضمام في البرلمان المجري، سيمثل «أساساً متيناً للمضي قدماً في علاقاتنا الثنائية»، قال كريسترسون، أمس، إن بلاده «لن تتفاوض» مع المجر بشأن طلبها الانضمام للحلف، مضيفاً أن استوكهولم «لن تقدم أي وعود جديدة بشأن ناتو». وأشار، في مقابلة مع قناة «تي في 4» السويدية، إلى أنه «لا توجد مطالب تتعلق بعضوية ناتو. هذا ليس مطروحاً على الطاولة»، لكنه لفت إلى أن البلدين لديهما الكثير لمناقشته، بما في ذلك التعاون داخل الحلف، والرئاسة المقبلة للمجر للاتحاد الأوروبي، ودعم أوكرانيا وكيفية الوصول إلى أوسع سبل للتعاون بين قواتهما الجوية التي تتقاسم نفس برنامج الطائرات المقاتلة «جي آي أس غربين» السويدية. وقال إنه لا يعرف متى ستصبح السويد العضو رقم 32 في الحلف، لكنه يتوقع أن يكون ذلك «قريباً جداً».

وسبق أن وافقت استوكهولم، في يونيو/ حزيران الماضي، على تسليم أنقرة رجلاً أدين بتهريب المخدرات ويعلن تأييده لحزب العمال الكردستاني، الذي تعدّه الأخيرة «منظمة إرهابية»، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ أن عرقلت السلطات التركية طلب الحكومة السويدية الانضمام إلى «ناتو». إلى ذلك رحب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن على منصة «إكس» أمس، بتوقيع أردوغان على قرار الموافقة على انضمام السويد إلى «ناتو».

(رويترز، فرانس برس، الأناضول، أسوشييتد برس)

- في مثل هذا اليوم قبل 18 عاما.. بدأ الحصار الصهيوني على #غزة
- ما زال عشرات المستوطنين يمنعون دخول شاحنات المساعدات الشحيحة من معبر كرم أبو سالم إلى قطاع غزة.
- في خانيونس الناس يحملون ما يستطيعون ولا يعرفون إلى أين يذهبون، العجزة والأطفال والنساء لا مكان يذهبون إليه، الخطر يداهمهم من كل مكان وفي كل لحظة. لا نوم ولا علاج ولا غذاء ولا وقود ولا كهرباء، الشيء الوحيد المتوفر هو الهواء والكثير الكثير من الألم.
- ولك ما بقى إلي عين اسمع فلسطيني عم يقول للكاميرا «نحنا منستاهل الحياة». ولك إنتو لي بتستاهلوا الحياة. بتستاهلوا الحياة بعالم مش عم ينتزع منكم، كل يوم، فكرة هلقد بديهية.
- هل سيتناسب حكم محكمة العدل الدولية اليوم بخصوص الإجراءات الاحترازية مع ملف القضية المقدم من جنوب أفريقيا أم ستخضع للضغوط السياسية؟ هل ستكون هذه القضية مثالا يُحتذى به للأكاديميين حول العالم للعقود القادمة، أم نقطة سوداء في تاريخ هذه المحكمة؟
- ها هي أكذوبة «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» كما فرضها الغرب على العالم «فايتة بالحيطان» كما نقول بالعامية اللبنانية. مستوطنون يهجمون على أهالي الأسرى (مستوطنين آخرين)، يشتمونهم ويعتدون عليهم.
#إسرائيل #لبنان
- شو شعورك يا مواطني «اللبناني» إنو اللي انتخبتن بمجلس النواب حيدفعوك إنت لحالك إبتداءً من الـ2024 ضريبة دخل أكتر من عموم المسابح والفنادق المتعدية على المساحات والشواطئ العامة والمستفيدين منها للمصلحة الخاصة؟
- قال الرئيس الصومالي: يعتقد البعض أن الفصيلين المتقاتلين في السودان سيظلان فصيلين. في الغد القريب سينقسمون، الجيش سينقسم لعدة فصائل والدعم السريع كذلك، هذه طبيعة وأبعاد الحرب الأهلية، لقد كنا في الصومال طرفين في بداية التسعينيات وانتهينا إلى خمسين. إطالة الحرب هتخلي كذا دولة تدخل.